مذكرة مقدمة الى السادة أعضاء مجلس النواب اللبناني

تحية طيبة وبعد،

انطلاقاً من واقع الكارثة الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الشعب اللبناني في هذه المرحلة.

وإنطلاقاً من تصورنا أن الثروة الغازية والنفطية الموجودة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لوطننا، في شرق المتوسط، هي السبيل شبه الوحيد لخروجنا من واقع الكارثة.

ولما كان هناك تخلّي عن جزء اساسي من هذه الثروة من بعض المسؤولين. لذلك نتقدّم منكم بهذه المذكرة آملين ان تولوها الاهتمام اللازم.

أولاً: بعض الأرقام والمعطيات: في عدد آذار 2010 اوردت مجلة اميركية علمية (Survey المتوسط الشرقي يوجد فيه 1.7 مليار برميل نفط و 122 الف مليار قدم مكعب من الغاز. وهذا اكبر اكتشاف نفطى في العالم منذ عقود.

وإذا قسمنا هذه الثروة على المناطق الاقتصادية الخالصة لقبرص واسرائيل وسوريا ولبنان لامكننا ان نستنج ان الثروة التقريبية للبنان، اذا اخذ 1/3 مردود من الغاز ومن الشركات المشغلة، لا تقل عن 1725 مليار دولار، ومن النفط مبالغ لا تقل عن ذلك، (الملحق رقم 1).

وانطلاقاً مما ورد في (Atlas geopolitique) الصادر عن stock، عام 1988، ص 29: Atlas geopolitique) مما ورد في مما ورد في notre vie quotidienne depend du pétrole. كل شيء في حياتنا اليومية يرتبط بالبترول". فاننا نورد بعض وقائع التي تدل على خطورة تخلّي المسؤولين عن ثروتنا الوطنية.

ثانياً: في الوقائع:

- -1 أخطأت الحكومة اللبنانية في تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة مع قبرص عام 2007 وقد خسر لبنان 2217 كلم 2 (الملحق رقم2).
- 2- بعد ان رسمّت وزارة الطاقة الاسرائيلية حدود البلوك Alon D ولزّمت بتاريخ عدود البلوك 2009/3/1 الاشغال الى شركة نوبل انرجي. وضعت تلك الوزارة خريطة تتطابق مع الخط 23 الذي رسمته اللجنة اللبنانية المشتركة في 2009/4/29 (الملحق رقم 3) اي بعد حوالي شهرين من تلزيم تلك البلوكات. وهكذا من حقنا ان نتساءًل اليست اسرائيل هي التي كانت وراء الخط 23؟

- اين هي الخصائص القانونية والتقنية فيه؟ هذه الأسئلة المطروحة منذ العام 2021 ولا تزال؟!
- 5- في 2021/7/14 اودع لبنان الخط 23 دون غيره الامم المتحدة قبل صدور المرسوم 6433. الاسئلة الواجب طرحها: لماذا تم ايداع هذا الخط وحده وليس كامل حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة؟ ولماذا هذا الايداع قبل صدور القانون الذي صدر بعد عام من الايداع؟ ومن فرض الامر الواقع؟
- 4- في حزيران 2011، في جلسة لجنة الاشغال العامة والنقل والخارجية، برئاسة النائب محمد قباني، اعلن القاضي طارق المجذوب ممثل مجلس الشورى، والسفير جوني ابراهيم ممثل وزارة الخارجية، ان الخط 23 هو خط لا يحقق مصالح لبنان. وكذلك أكد هذه الحقيقة احد الضباط المشاركين في الاجتماع مبيناً المساحات الواسعة التي يخسرها لبنان.
- 5- في 2011/10/1 صدر المرسوم 6433، من حكومة الرئيس ميقاتي، وقد تبنى اعمال اللجنة المؤلفة في نهاية العام 2008 والقرار الذي صدر عن مجلس الوزراء رقم 51 في العام 2009.
- -6 بتاريخ 17 كانون الأول 2010 وقعت قبرص مع اسرائيل اتفاقية ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بينهما دون ابلاغ او استشارة الدولة اللبنانية وذلك كما ينص مشروع الاتفاق المؤقت الموقع بين لبنان وقبرص في العام 2007. وهذا المشروع لم يقر في مجلس النواب، والجدير ذكره ان لبنان قد خسر ما يزيد عن 2217 كلم 2 في المشروع. وقد اعتمد النقطة رقم 1 كنقطة فصل مشتركة بين لبنان وإسرائيل.
- 7- بتاريخ 12 تموز 2011 رسمت اسرائيل حدود منطقتها البحرية الخالصة مع لبنان من جانب واحد مرتكزة على النقطة 1. واودعت احداثيات الترسيم الامم المتحدة. ولقد اعتبرت اسرائيل في رسالتها للامم المتحدة ان هذا الترسيم غير نهائي حيث انه يمكن تعديل احداثيات النقطة رقم 1 بعد الاتفاق النهائي على ذلك بين الدول المعنية.
- 8- اعترض لبنان على هذا الترسيم بتاريخ 3 ايلول 2011 وطلب من الامم المتحدة المساعدة، إلا ان جواب الامين العام للامم المتحدة ربط الموافقة باتفاق الاطراف المعنية و/او ولاية خاصة من قبل مجلس الامن.

- 9- بتاريخ 25 آب 2011 صدر القانون رقم 163 القاضي بتحديد واعلان المناطق البحرية للبنان. كما كلفت حكومة الرئيس ميقاتي المكتب الهيدروغرافي البريطاني (UKHO) باعداد دراسة لترسيم الحدود البحرية اللبنانية قبل اصدار المرسوم المتعلق بذلك. (صورة العقد الملحق رقم 4). وقد صدرت تلك الدراسة بتاريخ 17 آب 2011 (الملحق رقم 5). وفيها تأكيد ان الخط 23 فيه عيوب ويوصي باتباع طريقة ترسيم تعطي لبنان مساحة اضافية جنوب الخط 23 وهي الطريقة التي رسّم بها الخط 29. هذا النقرير الذي طلبته الحكومة اللبنانية ودفعت ثمنه، لم يعرض على جلسة مجلس الوزراء الذي اقر المرسوم 6433 وصدر بتاريخ 10/1/10/1 (الملحق رقم 6)).
- -10 بين عامي 2012 2013 اعد العقيد مازن بصبوص دراسة برهن فيها، من الناحية التقنية والقانونية، أحقية مطالبة لبنان بالخط 29. وقد تم ارسال هذه الدارسة الى كل من وزارتي الطاقة والاشغال العامة والنقل بتاريخ 2013/12/3 لابداء الرأي، ولكن لم يتم ارسال اي جواب (الملحق رقم 7).
- 11- بتاريخ 2019/4/12 ارسلت وزارة الدفاع الوطني الى مجلس الوزراء كتاباً تعلمه ان اسرائيل بدأت الحفر في حقل كاريش المتنازع عليه. إلا انه لم يعرض على اي جلسة لمجلس الوزراء لاجراء اللازم بشأنه، بل تمت احالته من وزارة الى اخرى لابداء الرأي (ملحق رقم 8).
- -12 ما بين 2014 2015 تم استحداث مصلحة الهيدروغرافيا في الجيش اللبناني. وتم مسح الشاطئ اللبناني ابتداء من رأس الناقورة. وقد تم اعتماد الخط 29. ووبتاريخ 2019/12/27 قدمت وزارة الدفاع الى مجلس الوزراء كتاباً احالت بموجبه ملف ترسيم الحدود البحرية والذي يتضمن الخط 29 لاجراء اللازم بشأنه، الا انه لم يعرض على مجلس الوزراء. (الملحق رقم 9).
- 13- في هذه الاثناء قمنا بحراك شعبي واسع ووضعنا عريضة تم توقيعها من عشرات الالوف من النخب اللبنانية في داخل لبنان وبلدان الاغتراب تطالب بتعديل المرسوم 6433 واعتماد الاحداثيات الجديدة المقترحة من قيادة الجيش واعتماد الخط 29 بدلاً من الخط 23 (ملحق رقم 10).
- 14- بعد تشكيل حكومة الرئيس حسّان دياب تم ارسال كتاب تعديل المرسوم 6433 من قبل قيادة الجيش وذلك بتاريخ 2020/3/9. ولكن هذا الكتاب لم يعرض على مجلس الوزراء (الملحق رقم 11).

- 15 بعد تكليف الوفد اللبناني بالتفاوض غير المباشر مع اسرائيل اكد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون في رسالة موجهة للوفد ان خط التفاوض ينطلق من رأس الناقورة ولا يعطي تأثيراً لصخرة تخليت. مع العلم ان الخطوط (1، هوف، 23) لا تنطلق من رأس الناقورة بل من شمالها، وتعطي تأثيراً كاملاً لصخرة تخليت بما يناقض المادة 121 من قانون البحار (المقر عام 1982) (الملحق رقم 12).
- 16- بعد الاداء الوطني الجيّد للوفد اللبناني المفاوض وصلابته في الدفاع عن الخط 29 الذي هو الخط العلمي والقانوني، توقفت اسرائيل عن الاستمرار بالتفاوض.
- 17- استمر الضغط على حكومة حسان دياب للتوقيع على تعديل المرسوم 6433 ووزيري الاشغال العامة والدفاع (الملحق رقم 13).
- 18 وفي 2021/2/17 صدر عن هيئة التشريع والاستشارات الاجتهاد الذي يتيح لحكومة تصريف الاعمال ان تجتمع، وفقاً للمادة 64 من الدستور، لتقرر توفر او عدم توفر حالة الضرورة في مسألة تعديل المرسوم 6433 (الملحق رقم 14).
- -19 ورداً على رسالة تتحفظ فيها الحكومة الاسرائيلية على طرح تلزيم لبنان للبلوكات 8 و 9و المحرومة اللبنانية، الى مجلس الامن في 2021/12/28، رسالة اكدت على الحجج القانونية التي عرضها الوفد اللبناني على طاولة المفاوضات غير المباشرة والتي تسمح للبنان ان يوسع نشاطاته الاقتصادية جنوب الخط 23. ويطالب مجلس الامن بمنع اسرائيل القيام باي نشاط في المناطق المتنازع عليها بما فيها "حقل كاريش" (الملحق رقم 15).
- 20 ومع دخول عاموس هوكشتاين كوسيط اميركي بين لبنان واسرائيل كان من الواضح انحيازه للجانب الاسرائيلي. ومع تصريح العماد ميشال عون التراجع للخط 23، اعطيت اسرائيل هدية بدون مقابل، بينما كان من الواجب التمسّك بالخط 29، كما طرحت قيادة الجيش، هو السبيل الافعل لاجبار عودة اسرائيل الى التفاوض من اجل التوصل الى حل وسط يتفق مع مبادئ القانون الدولي واجتهادات المحاكم الدولية ذات الصلة.
- -21 وها هي الباخرة FPSO تصل الى حقل كاريش حيث هناك 3 آبار حفرت وجهزت، وتم بناء خط انابيب تحت البحر ربط كاريش بالشاطئ الاسرائيلي. هذه الباخرة يتم ربطها بالآبار، وتقوم

بفصل النفط عن الغاز. وفي نفس الوقت ثمة باخرة أخرى تحفر بئراً رابعاً قرب الخط 29. وثمة توجه لدى السلطات الاسرائيلية، بفعل الطلب الاوروبي للغاز، الى فتح دورة تراخيص لاستغلال اللبلوك 72. وهذا يعني الحفر في جنوب حقل قانا اللباني.

-22 بينما تسرع اسرائيل في استغلال الثروة الغازية والنفطية، معتدية على المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان، نلاحظ تباطؤاً وخللاً في سياسة لبنان لاستغلال ثروته من الغاز والنفط:

لماذا توقفت توتال عن الحفر في البلوك رقم 4؟

ولماذا تم تأجيل الحفر في البلوكات الجنوبية؟

وهل حقاً ان بعض المسؤولين طالبوا الشركة الايطالية ايني بسمسرات تصل الى 10% كما ورد في وسائل الاعلام؟

وكيف يصدر المرسوم 43 الذي يسمح بقيام شركات خاصة محلية تفرض على الشركات المشغلة الكبرى؟ بدل ان يعود المردود الناتج عن الغاز والنفط الى شركة حكومية سيادية كما ينص القانون 132 حول الغاز والنفط؟ (راجع الملحق رقم 16).

والى متى يستمر لبنان في الخضوع لكارتلات احتكارية تتحكم بسوق النفط والغاز، ولا يبادر ال اصلاح مصفاتي طرابلس والزهراني ليس فقط من اجل الاكتفاء الذاتي وانما من اجل التصدير؟

ثالثاً: في الموقف:

ازاء كل هذه الوقائع الخطيرة التي تهدد الامن الوطني والثروة الوطنية التي يمكن ان تساعد في انتشال وطننا من الكارثة التي يعاني من ويلاتها، والتي قد توصله لا سمح الله، الى المجاعة او الى الامحاء كما قال وزير خارجية فرنسا لودربان!!

امام هذا المفترق المصيري لدولتنا وشعبنا نجد من واجبنا الاخلاقي والوطني ان نطالب المجلس النيابي بالامور التالية:

1- الاقرار فوراً لقانون يجبر السلطة التنفيذية لارسال التعديل المقترح من قيادة الجيش اللبناني للمرسوم 6433 الى الامم المتحدة.

2- تأليف لجنة برلمانية للتحقيق في كامل تفاصيل ملف الغاز والنفط، وتحديد المسؤولية لكل من فرّط بالمصلحة والثروة الوطنية، واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة.

3- المطالبة بتعيين وسيط جديد غير الاميركي عاموس هوكشتاين. فثمة قضاة دوليين متقاعدين لهم خبراتهم وحياديتهم يمكن ان يكونوا عادلين ونزيهين في مواقفهم لجهة تطبيق القانون الدولي الذي هو متطابق مع موقف الجيش اللبناني في اعتماد الخط 29.

4- التأكيد على ضرورة استمرار الوفد اللبناني نفسه في التفاوض رئيساً وأعضاء ورفض اي تغيير لان هذا الوفد اكد خبرته ونيته وصلابته في الدفاع عن المصالح العليا للشعب اللبناني.

5- في حال عرقلة المفاوضات:

أ- يجب ان تطالب الدولة اللبنانية التحكيم الدولي لفض النزاع.

ب- في حال تهربت اسرائيل من التحكيم يجب ان تلجأ الدولة اللبنانية الى محكمة حقوق البحار. ومركزها هامبورغ بالمانيا.

ج- واستطراداً لجؤ لبنان الى محكمة العدل الدولية لفض النزاع.

د- تاليف لجنة متخصصة في كل المجالات لتحضير ملف متكامل لكي يربح لبنان هذه القضية المحقّة.

6- الطلب من النيابة العامة التمييزية البت في الاخبار الموجود في ادراجها منذ العام 2015 حول فضيحة استيراد الفيول المغشوش الذي خرّب معامل الكهرباء ووصلنا الى العتمة الكاملة.

7- الضغط على الشركات التي التزمت التنقيب عن الغاز والنفط لتطبيق تعهداتها فوراً لان مردود هذه الثروة يساعدنا على الخروج من الكارثة المالية والاقتصادية.

حضرات السادة النواب،

الشعب اللبناني كله ينتظر منكم الاخلاص في الدفاع عن الخط 29 الذي رسمه الجيش اللبناني وهو المكلّف قانوناً بترسيم الحدود البرية والبحرية. والشعب اللبناني كلّه ينتظر منكم وضع حد لمهزلة السياسات النفطية الفاشلة والتي اوصلت الاقتصاد الوطني للانهيار.

وفي ضؤ المواقف المتخذة سيحدد الشعب الخطوات والوسائل التي سيتخذها دفاعاً عن حقوقه ومصالحه وبقائه في دولة لبنان سيدة ومستقلة يتمتع شعبها بالرفاه والانماء ويحترم مسؤولوها الشرعة الدولية لحقوق الانسان.

2022/6/6